العنوان:	المقر الجديد للمحكمة الجزائية بالرياض : صرح معماري سامق في سماء وسط العاصمة
المصدر:	العدل
الناشر:	وزارة العدل
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 8, ع 31
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
الشهر:	رجب
الصفحات:	274 - 279
رقم MD:	79437
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	القضاة، المحكمة الجزائية (الريا ض)، المحاكم ، الرياض، السعودية، القضاء، المباني الحكومية، عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود ، ملك السعودية، التنمية العمرانية، التصميم المعماري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/79437

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المقر الجديد للمحكمة الجزائية بالرياض*

صرح معماري سامق في سماء وسط العاصمة

صالح آل الشيخ: أريد لهذا المبنى أن يكون شاهداً على مايوليه ولاة الأمر من عناية بالغة بالقضاء ومؤسساته

من مزايا هذا المبنى العملاق أنه سيستوعب عدداً كبيراً من القضاة

تقرر إنشاء المقر الجديد للمحكمة الجزائية بمدينة الرياض في وسط العاصمة، على أرض تطل على شارعي: آل فريان، وسلام، وعلى مقربة من مقر المحكمة العامة بالرياض، وقد أنهت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض تحكيم المسابقة الدولية لتصميم مبنى المحكمة، ويأتي عرض نتائج المسابقة في معرض جهود الهيئة الثقافية، لزيادة الوعي المعماري والثقافة المعمارية لدى الجمهور.

---

* عن مجلة (تطوير) التي تصدرها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في عددها الثالث والأربعين.

مسيرة مباركة في خدمة القضاء

من جانبه تحدث فضيلة رئيس المحكمة الجزئية الشيخ الدكتور صالح بن إبراهيم آل الشيخ عن هذا الصرح العملاق فقال:

يهتم القضاء بالفصل في الخصومات والمنازعات وإصدار الأحكام الشرعية الملزمة، وهو من ضرورات الحياة، ولأجل ذلك قال الله تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال النبي ﷺ: «إنما أقضي على نحو ما أسمع فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من نار»، وقال ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر».

وما ذلك إلا لعظم شأن القضاء في الإسلام، وقد عنيت به الشرائع السابقة، لكونه ضرورة بشرية واجتماعية، وهو لا يقوم إلا على العدل والإنصاف ليحفظ على الناس دماءهم وأموالهم وأعراضهم وسائر حقوقهم وممتلكاتهم.

ومن وظائف القضاء في الإسلام الفصل في الخصومات بين الناس، وأحوال غير الراشدين، والأوقاف والقضايا وتنفيذها، والحكم في الجنايات وإقامة الحدود، والنظر في المصالح العامة، وأحكام الأسرة وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره.

لقد ولدت الدولة السعودية والجزيرة تمر بأحوال متردية في جميع جوانب الحياة مما أدى إلى عدم الاستقرار وضعف الأمن وشيوع الفوضى فضلاً عن ضيق في المعيشة وانشغال الناس بتحصيل أقواتهم مما أبعدهم عن طلب العلم، فانتشرت مظاهر الشرك والبدع، وتفشت المنكرات، وسيطرت على الناس نعرات الجاهلية وأعرافها الفاسدة.

ولما أراد الله لهذه الجزيرة أن تنهض بدورها الريادي وأن تصحو من غفوتها هيأ الله لها الإمامين الأمير: محمد بن سعود وشيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب - رحمهما الله - فدعوا إلى التوحيد وتحكيم الشريعة، ونبذ أعراف الجاهلية، حتى تحققت العزة والنصر والتمكين للحق وأهله.

إلا أن الجزيرة العربية من قبل كانت قد خضعت لأنواع مختلفة من الحكم مما أدى إلى اختلاف أنماط القضاء من منطقة إلى أخرى حسبما جرت به عادات أهلها ووعيهم.

ولحصول الاختلاف في أنماط القضاء حال قيام الدولة السعودية، ولكون تحكيم الشريعة الإسلامية مطلباً تسعى الدولة إلى تحقيقه، فقد اهتمت الدولة بذلك بفرض أحكام الشريعة الإسلامية في قضاء الناس حاضرهم وباديتهم ليصبح الحكم والسيادة للشريعة، وقد حرصت الدولة على نشر الوعي بوجوب الاحتكام للشرع الإسلامي وتحكيمه وعدم صحة الحكم بغيره، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقد اعتنى الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود - رحمه الله - منذ بدايات تأسيسه للمملكة العربية السعودية بتنظيم أحوال الدولة ومؤسساتها وترسيخ قواعد وأصول الإجراءات المنظمة لأعمالها، وقد كان لمرفق القضاء ومؤسساته حظ وافر من هذه العناية والاهتمام، وقد بدأ الملك المؤسس عبدالعزيز - رحمه الله - بترتيب وتنظيم أوضاع المحاكم باتخاذ عدد من التدابير والخطوات شملت عدداً من البلاغات والإعلانات وصدور جملة من التنظيمات التي تفرض هيبة مؤسساته وتحدد للناس مصادر الأحكام القضائية وتلزم المتخاصمين بمقتضاها.

فأسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - بتاريخ ١٣٤٤/٧/٢٤هـ تشكيلاً لدائرة رئيس القضاة بمكة المكرمة ليتولى الإشراف على القضاء والقضاة وما يصدر عنهم من أحكام، ويشتمل التشكيل على مسميات الوظائف التالية: (رئيس القضاة، رئيس الكتاب، رئيس التدقيقات الشرعية، أعضاء وكتاب وخدم).

وعلى نهج الملك المؤسس - رحمه الله - سار بنوه، فعرفوا للقضاء قدره، وعملوا على استقلاله، وضمان نزاهته، واهتموا بتطوير أنظمته وإجراءاته، واهتموا بإعداد القضاة وتأهيلهم، وانتقائهم على أسس سليمة، من المشهود لهم بالعلم الفضل والتفوق والنبوغ والذكاء. كما استمرت جهودهم المباركة في تطوير مؤسساته، وتسهيل إجراءات التقاضي، وشيدت مبانيه على أحدث طراز معماري، وبطريقة تليق بمكانة القضاء وهيبة الدولة.

وفي مدينة الرياض تتواصل جهود أولي الأمر في هذا السبيل، وآخر هذه الجهود المباركة الموافقة السامية على أن تتولى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض إنشاء مبنى عملاق للمحكمة الجزائية بالرياض، وذلك بفضل الله، ثم بفضل الجهود المباركة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ورئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وليس ذلك بمستغرب من سموه، فأياديه البيضاء بادية آثارها في جميع أرجاء المنطقة، جعل الله ذلك في ميزان حسناته، وأدام عزه في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين - حفظهم الله تعالى -.

وقد أريد لهذا المبنى أن يكون شاهداً على ما وصلت إليه النهضة العمرانية في هذا البلد المبارك، وما عليه أولو الأمر من عناية بالغة بالقضاء ومؤسساته.

ويحتوي هذا الصرح العملاق على جميع ما يحتاج إليه من مرافق وساحات وقاعات ومكاتب ومواقف كبرى للسيارات ومداخل خاصة بالمراجعين ومداخل خاصة بالسجناء والموقوفين، وسوف يشتمل على أربعين مكتباً قضائياً متطوراً، ليتلاءم مع التنظيم القضائي الجديد.

كما أن من مزايا هذا الصرح العملاق أنه سيستوعب عدداً كبيراً من القضاة، وبذلك تتسارع إجراءات التقاضي، ويتمكن

القضاة من الفصل في أكبر عدد من القضايا في زمن يسير، مما يؤدي إلى التيسير على المواطنين والمراجعين وأصحاب الحقوق الذين غالباً ما يتضررون بتأخر الحكم في قضاياهم.

كما أن وجود هذا الصرح العملاق أمارة كبيرة على هيبة القضاء في المملكة العربية السعودية، وهو مستمد من هيبة الدولة التي جعلت إمامها ودستورها القرآن والحكم بشريعة الواحد الديان.

صرح حضاري

اعتبرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض مشروع المقر الجديد للمحكمة الجزائية بالرياض فرصة مواتية لإضافة صرح حضاري يشكل إضافة مميزة لأعمال التطوير المتواصلة في منطقة وسط العاصمة.

تأتي أهمية المشروع من الطبيعة الوظيفية للمبنى والمكان الذي سيقام فيه، فالمبنى سيكون مقراً لمؤسسة قضائية تمتاز بالهيبة والوقار، وأنواع مختلفة من الحركة الكثيفة داخل المبنى والجوار المحيط به، والمبنى - أيضاً - ضمن نطاق المشاريع التطويرية الكبرى التي أقيمت في وسط العاصمة (قصر الحكم، وميادينه، والمحكمة الكبرى، ومتنزه سلام، ومسجد الشيخ محمد بن إبراهيم)، ولا بد أن يتناسب مع مستواها العمراني الحضري، وأن يتجانس مع هويتها المعمارية ويتكامل مع نظام تخطيطها الحضري.

من أجل هذه الاعتبارات سعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لعقد مسابقة دولية لتصميم المحكمة دعيت لها بيوت الخبرة المتخصصة من المكاتب المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، لحشد أفضل الممكن من الإبداع التصميمي لمبنى المحكمة وموقعها.

التصميم الحائز على المركز الأول حقق جانباً كبيراً من المتطلبات الوظيفية والحضرية للمبنى، إلا أن فكرته الأولية ما زالت في حاجة لمزيد من التطوير والتعديل، لاستيفاء أكبر قدر ممكن من الاعتبارات التصميمية، ليكون المبنى عند إنشائه محققاً للمؤمل منه وظيفياً وحضرياً، ويكون صرحاً معمارياً في

سماء الرياض، ومعبراً عن القيمة الرفيعة للقضاء.

أسند للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض القيام على تصميم مقر المحكمة الجزائية في الرياض، وإنشائه، انطلاقاً من دور الهيئة في القيام بتنفيذ المشاريع الحضرية والمعمارية الكبرى، ذات الأهمية الحضرية على مستوى المدينة، وقد سبق للهيئة أن تولت القيام على تصميم مقر المحكمة الكبرى وإنشائه.

تقع أرض المحكمة الجزائية المزمع إنشاؤها في منطقة الديرة وسط مدينة الرياض ضمن المجال التطويري لوسط المدينة، الذي تتولى الهيئة - إضافة إلى تخطيطه حضرياً- الإشراف على تنفيذ مشاريعه الأساسية.

تبلغ مساحة الأرض (٢٢, ٢٥٠م٢) تقع إلى الجنوب الغربي من مقر المحكمة الكبرى يحد أرضها شرقاً شارع آل فريان وغرباً شارع سلام.

يتكون مشروع مقر المحكمة الجزائية من: رئاسة المحكمة، والأمانة العامة، وخمس قاعات محاكمة مع ملاحقها ومرافقها، وأربعين مجلساً قضائياً مع خدماتها، إضافة إلى مكتب التسجيل، والمكتبة، وإدارة المبنى، ومقر شرطة المحكمة، والحجز المؤقت، والخدمات الخارجية.

الخصائص المعمارية

مباني المحاكم من المنشآت المعمارية ذات الوظائف المعقدة التي تتعامل مع فئات مختلفة من المراجعين المتعددة، إذ غالباً ما تزدحم المحاكم بالمراجعين والزوار، كما تفرض متطلبات الحركة داخل مبنى المحكمة قدراً كبيراً من التحديات التي ينبغي للتصميم المعماري للمبنى أن يواجهها باقتدار وكفاءة. فهناك أنماط مختلفة من المستفيدين، أو الذين يحويهم المبنى فترات مؤقتة، أو دائمة: من قضاة وإداريين وقوات أمن، ومن متهمين وشهود، وجمهور غفير من متابعي المعاملات الإجرائية، وإدارة مثل هذه الحركة يتطلب مستويات مختلفة من الأمن والسرية والخصوصية لبعض فئات العاملين والمراجعين للمحكمة.

من جانب آخر يمكن أن تشكل مباني المحاكم قيمة معمارية إضافية لمعمار المدينة، وتكون أحد معالم المدينة، نظراً إلى قيمتها المعنوية الممثلة، وباعتبارها مؤسسة كبرى تعكس فكر المجتمع وثقافته تجاه أهم القضايا المصيرية التي تحكم حياتهم.

وقد اعتبرت الهيئة مشروع مبنى المحكمة الجزائية فرصة معمارية مميزة للإبداع والإسهام التجديدي في الفكر المعماري والعمراني، فقد نجحت مدينة الرياض - في السنوات الأخيرة - في تقديم نماذج معمارية، وتخطيطية عمرانية، أثّرت التجربة الحضارية لمدينة الرياض، وكان لها دور كبير في الارتقاء بعمران المدينة، ثم الارتقاء بالأداء الحضاري لسكان المدينة عامة.

تزداد أهمية المشروع المعماري بالنظر إلى موقعه ضمن النطاق التنفيذي لتطوير وسط مدينة الرياض، إذ ينبغي أن يشكل المبنى درة تضاف إلى عقد مشاريع وسط المدينة السابقة، تنسجم مع نمطها المعماري، وفكرها التجديدي، وتواكب مستوى جودتها وكفاءة منشآتها.

ولتحقيق هذه الغاية في تصميم المحكمة، عمدت الهيئة إلى إجراء مسابقة دولية لتصميم المحكمة، دعي لها أشهر بيوت الخبرة المعمارية الملائمة لهذا النمط من المباني، من أوروبا وأمريكا والعالم الإسلامي والعربي، إضافة إلى المكاتب المعمارية المحلية، وذلك لتحقيق ما ينبغي أن يكون عليه المبنى من ثراء معماري، وجودة وظيفية تؤهله لأن يكون أحد معالم مدينة الرياض.

الطبيعة الدولية للمسابقة تطلبت توضيحاً شاملاً ومفيداً للمتسابقين، لذلك أعدت الهيئة مرجعاً تصميمياً وأمنياً عن: القضاء في المملكة، وطبيعته التشريعية، والاعتبارات الحضرية لمدينة الرياض، والمتطلبات المعمارية والعمرانية الخاصة بوسط المدينة، إضافة إلى توضيح دقيق للمتطلبات الوظيفية، من حيث: تصميم الفراغات ومساحاتها، ومتطلبات تصميمها، وطبيعة الحركة والعلاقات الوظيفية داخل المبنى، ومستويات الأمن والخصوصية المختلفة، إضافة إلى متطلبات الجوار المحيط، والخدمات المساندة لإدارة المبنى وتشغيله، ولخدمة العاملين فيه والمراجعين له.

وتركزت أهداف التصميم لتحقيق الغايات التالية:

- أن يكون المبنى إضافة جيدة تعكس التخطيط الحضري والتصميم العمراني للمنطقة المجاورة للمحكمة، المتمثل في مشاريع وسط المدينة القائمة، والجاري إنشاؤها، والتي يخطط لها مستقبلاً.

- يجب أن يرتبط المبنى بصرياً- وبكل وسائل الاتصال المتاحة الأخرى- بمبنى المحكمة العامة المجاور، ومنشآت قصر الحكم.

- أن يتناسب المبنى مع متطلبات حركة المستخدمين والمراجعين، من حيث توفير المرونة وسهولة الوصول ومن حيث توفير الخصوصية اللازمة لكل فئة، فهناك حركة الموظفين العاملين في المحكمة من مواقف سياراتهم الخاصة إلى مكاتبهم وحركة المراجعين، ومنهم من يحتاج إلى السرية والخصوصية والأمن أثناء تنقله في المحكمة كالمتهمين، والمحاكمين في القضايا، وهناك من المراجعين من ذوي المعاملات الاعتيادية، والإجراءات النظامية البسيطة، وهناك فرق أخرى مستفيدة من المحكمة من: جهاز الأمن والشرطة العامل في المقر، وفريق الصيانة والخدمات الإدارية.

- أن يشكل المبنى أحد معالم الرياض المعمارية المهمة التي تعكس الهوية العمرانية للمدينة، وأن يوظف الاعتبارات الحديثة في تصميم المباني، وفي مقدمتها متطلبات الاستدامة والبيئة.

- أن يعكس المبنى قيمة المؤسسة المعنوية، ودورها الوظيفي في حياة المجتمع.

- يجب أن يظل المبنى بسيطاً في إنشائه وإدارته وصيانته، بما لا يتنافى مع مكانته وشخصيته المؤسسية، ومتطلبات استعماله الوظيفية المعقدة نسبياً.

- أن يولي عناية كافية للمتطلبات بمستوياتها المختلفة للعاملين ومختلف فئات المراجعين، وأن يمتاز بمقاييس عالية للسلامة في الأحوال الاعتيادية والطوارئ.

- المرونة العالية التي تظهر في قابلية التشكيل المختلف لفراغات المبنى وإضافة خصائص مختلفة ومستقلة لكل منها في المتطلبات الكهربائية والميكانيكية والعزل.

- أن يكون تصميم المبنى - عامة - قادراً على استيعاب التغيرات المتلاحقة في تقنية إدارة المعلومات والملفات والاتصالات، وأن يكون قابلاً للتوسعة المستقبلية.

- أن يتكامل وظيفياً ومعمارياً مع الإضافات المعمارية المستقبلية، وأن يقدم تصوراً لما ستكون عليه هذه العلاقة، وتصميمها العام.

- خفض التكاليف مطلب أساسي يجب أن يظهر في أعمال الإنشاء من حيث: البساطة، وترشيد المواد، ومن حيث قابليتها للاستدامة والتعاطي مع الظروف المناخية للمنطقة، والتي ينبغي أن تنعكس في استهلاك رشيد منخفض لموارد الطاقة والمياه، واحتياجات محدودة ويسيرة لأعمال الصيانة والتشغيل والتجديد.

كما شمل مرجع التصميم للمشروعات تفصيلاً دقيقاً للمتطلبات الكهربائية والميكانيكية للمبنى بشكل عام، والاحتياطات الخاصة بكل الفراغات المختلفة في أدائها الوظيفي، ومن ذلك مستويات مختلفة من العزل الصوتي.

نتائج المسابقة

أنهت الهيئة أعمال تحكيم المسابقة في (١٨) شوال في عام (١٤٢٦هـ) وحددت المراكز الأولى على مستوى المتسابقين الخمسة

المساحات الصافية للمشروع

الوصف	المساحة (م٢)
قاعات المحاكمة والمجالس القضائية	٣٢٤,١٢
مسجل المحكمة	١٠٨,٢
رئاسة المحكمة	١١٥,١
مواقف الموظفين (٢٠٠ سيارة) تحت المبنى	٧٠٢٠
مبنى لمواقف السيارات جنوبي الأرض (٥٠٠ سيارة) للزوار والمراجعين	١٥٠٢٠
إجمالي المساحات الوظيفية الصافية	٥٨٧,٣٧

الذين قدموا تصاميمهم، كما رأت اللجنة ضرورة إضافة التعديلات المطلوبة، واستكمال جوانب النقص في التصميم الأول، ليكون ملائماً للتنفيذ، محققاً بشكل أفضل للوظائف المطلوبة في المبنى.

وفيما يلي قراءة مختصرة للمشاريع المتنافسة، لما لذلك من فائدة في الارتقاء بالذوق المعماري لعامة الناس وسكان المدينة، وهذا مما سيكون له كبير الأثر - بمرور الوقت- على النهوض بالمستوى المعماري والعمراني لمدينة الرياض.

المركز الأول

فاز بالمركز الأول في المسابقة مكتب (ألبرت شبير وشركاه) من ألمانيا، تقوم فكرة التصميم على شكل برج يصل علوه إلى حوالي (٧٥م) يمثل صرحاً له هيبته وقوته ويشكل رمزاً لوظيفة مبنى المحكمة، تحيط به ساحات مفتوحة من المناطق المرصوفة والمشجرة بالنخيل (بلازا)، ولإحداث الاتصال البصري بمنشآت المنطقة، صمم المبنى في وضع متعامد مع منشآت قصر الحكم. الدخول للمبنى عبر ممر مغطى ومحاط بالتكوينات المائية، مع ساحة جانبية تكون محطة لانتظار الزائرين، والمبنى مكون من أربعة أبراج تشكل فيهما بينها فراغاً مربعاً تتصل مع بعضها من خلال سقف نحاسي اللون تتدلى منه الزخارف، وهذا مما يضفي على المبنى من الداخل إضاءة دافئة، وسكينة، يقدم التصميم فصلاً كاملاً لحركة القضاة والموظفين، وحركة المحاكمين، وجمهور الزوار والمراجعين.

رأي لجنة التحكيم

يقدم المشروع حلاً وظيفياً ناجحاً للمحكمة الجزائية ضمن فصل تام لمسارات الحركة المختلفة والمعقدة، على الرغم من أن البهو الرئيسي، والعناصر الأخرى في المبنى غير مرحّبة بدرجة كافية، وفي جانب التشكيل فالمبنى يعطي انطباعاً وصورة قوية في التكوين، إلا أنه مستقل بذاته، وغير مرتبط بالمحيط، كما أن الارتفاع المعطى للمبني يجعله في تنافس مع مبنى المحكمة الكبرى المجاور، وربما اعتبر هذا نقطة سلبية في المشروع، وقد رأت اللجنة أن هناك حاجة لتطوير المشروع من حيث تقديم معالجات للدور الأرضي، لتحسين الحيز العام للمحكمة، بما في ذلك بهو المدخل، والعناصر المتصلة به، بما فيها مجالس القضاء الكبيرة ومن ناحية أخرى مراجعة التشكيل العامة للمبنى لتخفيف الصرحية المبالغ فيها، والاستجابة المثلى للنسيج العمراني، والعناصر المحيط بالموقع.

المركز الثاني

فاز بالمركز الثاني مكتب (قيربر للعمارة) من ألمانيا، بالتعاون مع مكتب (سعود كونسلت) من السعودية.

كتلة المبنى المنخفضة نسبياً عن مبنى المحكمة الكبرى القائم

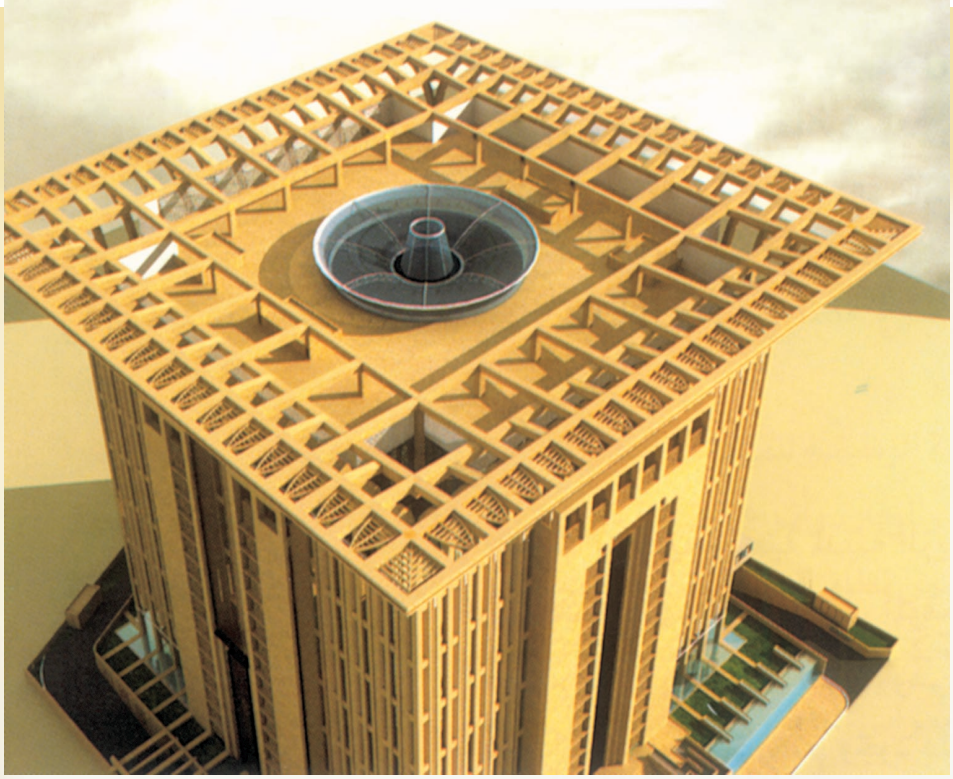

تتسم بتكوينها المتضام، وشخصيتها الصريحة التي توحي بتصميم القلاع، ويقع مدخل المبنى في الزاوية التي تتجه لوسط مدينة الرياض، وتزيد من ارتباط المبنى بمبنى المحكمة الكبرى، كما يعمل هيكل المبنى كمجاور معماري لشارع سلام وشارع آل فريان، والمبنى يعطي انطباعاً بالأمن على الرغم من تكوينه الجداري شبه المفتوح.

تركيبة السقف الشبكية ذات الطابع الزخرفي للقاعة الداخلية ترمز إلى الطابع التقليدي وتصنع بيئة داخلية ملائمة، وزيادة على ذلك فإن شجرة النخيل والمسطحات الخضراء والماء بالداخل تزيد من مكانة القاعة الأمامية التي وظيفتها الانتظار والراحة والتي تعد منطقة اتصال للزائرين والموظفين.

في داخل قاعة المدخل وضعت قاعات المحكمة الكبيرة بمركز المبنى، محاطة بأربعين مجلساً قضائياً، ومكاتب للمحامين والقضاة، يتم الدخول للمجالس القضائية من خلال بهو مع مناطق انتظار للزائرين. قاعة المدخل تخدم كمدخل لقاعات المحكمة، وهناك مدخل ثانٍ من الجهة الجنوبية للقضاة والموظفين.

رأي لجنة التحكيم

المشروع يقدم اجتهاداً فكرياً لنوعية ورمزية البيئة الداخلية لمبنى المحكمة، لتعطي شعوراً بالراحة والاطمئنان والاقتراب من حس العدالة، إلا أن هناك قصوراً واضحاً في الضبط الوظيفي، كما أن هناك خلطاً في نظام الحركة للمسارات المختلفة، وهو أمر يصعب قبوله في هذا النوع من المباني، وتميز المشروع بجرأة في طريقة معالجة سقف المشروع، والفكرة الرمزية لمحتواها على الرغم من ابتعاد الصورة الذهنية المتلقاة عن الانتماء للثقافة المادية للمنطقة المقام فيها المشروع، ومن ناحية أخرى، فإن التعبير المعماري في تبسيطه المبالغ فيه قد أفقد المبنى المقومات التشكيلية والتعبيرية الضرورية لمبنى المحكمة.

المركز الثالث

فاز بالمركز الثالث مكتب (هجاز كاستوري وشركاه) من ماليزيا.

مبنى مربع الشكل من ثمانية طوابق، تحيط ببهو داخلي دائري الشكل، تعلوه قبة بتكوينات زجاجية توفر الإضاءة الطبيعية لبهو المبنى، وتتداخل مع السقف العريض للمبنى، الشبيه بالرواق الخارج عن كتلة المبنى، مدخلُ المبنى الرئيسي في الجهة الشمالية باتجاه منطقة قصر الحكم، بتكوين قوي يستطيل إلى أعلى المبنى، والمبنى بشكله المتناظر ومدخله العالي وتكوين السقف يعطي انطباعاً بطبيعة عمل المؤسسة، المداخل الرئيسي من جهة شارع «سلام» الأقل كثافة وازدحاماً من شارع «آل فريان» وللقضاة والموظفين مواقف ومداخل خاصة بهم من الجهة الخلفية للمبنى.

رأي لجنة التحكيم

المشروع اعتمد على بذل مجهود عالٍ لتقديم حل وظيفي ومعالجة فصل أنظمة الحركة المختلفة بطريقة ناجحة، بالرغم من المبالغة في ذلك، خاصة في طريقة فصل حركة المتهمين، كما حاول المصمم بابتكاره «الأنبوب الضوئي» إضفاء شيء من الإثراء للبهو، إن الفناء الداخلي لمبنى المحكمة لا يعطي شعوراً بالاطمئنان، مع أن هناك مجهوداً كبيراً في تقديم الحلول التفصيلية، وفي ترتيب العلاقات الوظيفية المعقدة.